

هيئات صحافية مغربية تشهر سلاحها ضد التشهير



الالتزام بأخلاقيات المهنة مسؤولية الصحافي

لتنفيذ المقتضيات في الميثاق، وجعله من المواد المدروسة في المعهد العالي للإعلام والاتصال، والجامعات المغربية، حتى الوصول "إلى صحافة ذات جودة". ويسجل الوسط الصحافي المغربي انتشار ظاهرة التشهير بشكل غير مسدوق مع نقص الوعي القانوني والأخلاقي لدى البعض من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، وأيضا بسبب التطور التقني والتكنولوجي الذي ساهم في تداول ونقل الأخبار بسرعة، إضافة إلى أن التفرقة بين الصحافي المهني والمواطن العادي أصبح صعبا بعد أن أصبح هذا الأخير يمكن أن يقوم بنقل الخبر وتحليله والتأثير على الكثيرين عبر تدويناته أو تعليقاته على الشبكات الاجتماعية.

وخلال مداخلتها، نكر عمر السغروشنى، رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بأخلاقيات الصحافة وضوابطها المهنية ومهامها في الوصول إلى الحقيقة بكل حياد، وأضاف أن "المعلومات في خدمة المواطن، ولا يجب أن تمس الهوية والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، أو أن تقضي أسرارهم".

وأشار السغروشنى إلى مجموعة من الحقوق المتكولة لحماية الأشخاص، وأورد أن "الدستور ينص على حماية الحياة الخاصة للأشخاص الطبيعيين، وممارسة حرية الرأي والتعبير في العمل الصحافي لا يجب أن تكون ذريعة للاعتداء على حقوق الإنسان الأساسية، خاصة الحياة الخاصة".

وأضاف الصحافيون مطالبون بالمرآة بين الانتفاع بالمعلومات وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مع احترام ميثاق المجلس الوطني للصحافة.



يونس مجاهد
أحيانا هناك خيط رفيع
بين النقد والتشهير لا
تميزه بسهولة

وقال محتات الرقص، ممثل الفيدرالية المغربية ناشري الصحف، إن ممارسة مهنة الصحافة "تندرج ضمن تقديم خدمة عامة للناس، وليس مطلوبا من الصحافي إلا أن يكون صحافيا مهنيا، ويحرص على التوازن وتعدد المصادر، وعدم الخلط بين الأخبار والرأي".

وأضاف الرقص أن "تعمد ممارسة التشهير والافتراء أخطاء مهنية يجب تفاديها". وأقر بأن الصحافة، مثل مهن أخرى، تشهد خروقات وانتهاكات وأخطاء في المغرب، وأشار إلى ما يحمله الميثاق من أخلاقيات واستحضار المبادئ الحقوقية الدولية معها. ونوه إلى ضرورة "فتح المزيد من الثورات والتدريب، والتعاون

الرباط - بدأت الهيئات الصحافية المغربية بمواجهة صحافة التشهير التي تفشت في البلاد تحت ذرائع مختلفة من بينها حرية التعبير والنقد والمحاسبة، في حين أنها مخالفة مهنية وأخلاقية يعاقب عليها القانون. كما أنها تسيء لوسائل الإعلام والصحافيين الذين يمارسونها فاصبحت كيفية "حماية الصحافة من نفسها"، ضرورة وفق تعبير نقيب الصحافيين عبدالله البقالي.

ويحتمد النقاش حول الممارسات الصحافية خلال سلسلة ندوات وطنية ينظمها المجلس الوطني للصحافة مع الهيئات المغربية، من بينها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، تناقش مجموعة من مضامين "ميثاق أخلاقيات المهنة"، بدأت الجمعة الماضية نقاشا حول "حرية التعبير بين النقد والتشهير".

وأكد يونس مجاهد، رئيس المجلس الوطني للصحافة، أن الفرق واضح بين "حرية النقد" و"التشهير" الذي هو سبب وقذف ومنس بالكرامة، "لكن، في بعض الأحيان، يكون هناك خيط رفيع لا يمكن أن نميز فيه بسهولة بينهما"، وهو ما تنظره مدارس متعدده بطرق مختلفة، مما يبين ضرورة النقاش في هذا الموضوع المطروح داخل المجلس الوطني، حتى "تميز لجنة الأخلاقيات بالمجلس بين النقد القاسي والقذف".

وعبر مجاهد عن طموحه في أن تصير "قضايا الأخلاقيات من القضايا الأساسية التي تناقش في هيئات التحريز"، وأن "يترجم الميثاق الذي تم المصادقة عليه داخل المؤسسات الإعلامية".

وركز على مداخلته على ضرورة الانفتاح على المجتمع وانتقاداته المرتبطة بالمهنة، خاصة "مع ما نتيجته الشبكات الاجتماعية للجميع من إمكانية الكتابة والتعبير".

ويعمل المجلس بلجانته المختلفة على سلسلة برامج حيث تقوم لجنة الأخلاقيات المهنية بدراسة مجموعة من الشكاوى، بعد المصادقة على ميثاق الأخلاقيات، الذي سيتم بحثه في عدة لقاءات وندوات مع المهنيين، والكفاءات المهنية، أو مؤسسات الإعلام، وعلى الصعيد المحلي، والعالمى، دون توقف حتى في الظروف الراهنة، خلال انتشار جائحة كورونا، بحسب ما ذكر

10 سنوات. وأشار صالح إلى أن "الإعلام لا يعمل بكامل كفاءته إلا في ظل حكم ديمقراطي، مما جعل الإعلام السوداني يعاني كثيرا خصوصا في ظل سنوات حكم الجبهة الإسلامية، الذي استمر 30 عاما، حيث واجه أعنى أنواع القمع".

وأكد ضرورة "الاهتمام بتطوير المناهج والبرامج التعليمية في كليات ومعاهد الإعلام المتخصصة، خصوصا في ظل اتساع رقعة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من غيرها من الوسائط الأخرى، وأن على الصحف الاهتمام بالجوانب التي تعطي بعدا أعمق للموضوعات التي يتم تناولها، خصوصا أن وسائل الإعلام الجديدة تخطت عامل الزمن والمكان في "الخبر".

ويقول متابعون إن الأمر يتعلق أكثر بالغاى القوانين المقيدة للحريات، ووضع قانون جديد للصحافة يراعي الظروف الموضوعية الجديد، والعمل على تأسيس كيان جديد للصحافيين، والسعي لفك الارتباط بين الحكومة والمؤسسات الإعلامية، وتأسيس مراكز متخصصة للإعلام الجديد تقدم دورات تدريب لخريجي كليات الإعلام ليتمكنوا من مساهمة المؤسسات، إلى جانب إيجاد اليات تجسد الاحتكام لأسس موضوعية في الجوانب المتعلقة بالإغراءات الضريبية المتعلقة بمخدرات إنتاج الصحف، وفتح المجال أمام التنافس الحر للحصول على الإعلام، وفقا لمستوى التوزيع والانتشار.

والرهان أمام الإعلام السوداني خلال الفترة المقبلة هو الحفاظ على وجود وسائل إعلام مستقلة وقائمة بذاتها وقادرة على المنافسة في ما بينها، إلى جانب وجود وسائل إعلام قومية تتبع للدولة ولا تستخدم كابوق للحكومة، إنما تؤدي الأدوار التوعوية والإخبارية والترفيهية المنوط بها بموضوعية وحيادية.

خارطة طريق للإعلام السوداني لسد ثغرات عقود من الضعف

الوظائف القيادية حكر على الرجال في الإعلام



الصحافة أكثر القطاعات تأثرا بغياب الديمقراطية

يهدف مشروع خارطة الإعلام السوداني إلى تحقيق الفعالية داخل المؤسسات الإعلامية من خلال رفع القدرات والمهارات واكتساب الخبرات، بعد ثلاثة عقود من التشوهات التي شابت الممارسة الإعلامية وفتحت المجال للمؤسسات الإعلامية الأجنبية لجذب جمهور الإعلام السوداني.

الخرطوم - أعلن وزير الإعلام السوداني فيصل محمد صالح العمل على إصلاح قوانين الإعلام وإتاحة المزيد من الحريات، مع إطلاق تقرير خارطة الإعلام السوداني الذي رصد مكان الضعف في المؤسسات الإعلامية السودانية التي جعلت الجمهور يتجه نحو الإعلام الأجنبي.

وهاجم صالح السبب السبب المواقع الإلكترونية التي تفقد المهنية والمسؤولية وتنشر الأخبار الكاذبة، مستندا على أهمية إعلاء القيم المهنية والتجربة في الصحافة. وأضاف "الإعلام ليس مجالاً لممارسة النشاط السياسي بل لممارسة النشاط المهني بالقيم المهنية الصارمة". واعتبر أن الدراسة التي اعتمدها تقرير خارطة الإعلام السوداني، الذي أعد مركز الخرطوم للخدمات الصحافية، ستسد الفراغ وتساعد في خطط إصلاح الإعلام.

وتناول التقرير نقاط الضعف والقوة لدى المؤسسات الإعلامية، مشيرا إلى أن أهم مواطن التقصير هو تركيز معظم التغطيات الإعلامية على العمل الحكومي اليومي وبعض أنشطة المؤسسات ذات الصلة بالعمل الرسمي. كما أن معظم المؤسسات الإعلامية ليس لديها اجتماع تحرير دوري يومي مما ينعكس على ضعف القرار والتحرير وإضعاف القيم التحريرية.

ويبرر مدير المؤسسات الإعلامية ضعف الممارسات الصحافية الاحترافية بعوامل مختلفة من ضمنها نقص التمويل وقلة وسائل الحركة وغيرها من أدوات ومعدات العمل، ما فتح المجال للمؤسسات الإعلامية العالمية ذات الإمكانيات العالية لجذب جمهور الإعلام السوداني.

ورأى محمد عبدالسيد الخبير الإعلامي الذي شارك في إعداد التقرير، أن "الفكر الإعلامي الذي تعانى منه الصحافة السودانية يعود إلى عدم التدريب وعدم التواصل بين الأجيال". وأضاف عبدالسيد أن "الفترات السابقة في ظل الإنقاذ البائد وشمولية مايو شهدت سقوطا للحريات". وأشار التقرير إلى أن الدراسة

ستساعد راسمي السياسات والمناخين على الاستفادة منها لتطوير المؤسسات الإعلامية، ومن أهم ملاحظات العمل الميداني الذي شمل 202 عاملاً بالصحافة الورقية و239 من العاملين بالمؤسسات الإذاعية إلى جانب 198 من المؤسسات التلفزيونية أن هناك عددا قليلا من النساء يتقلدن وظائف قيادية في المؤسسات الإعلامية. وكشف ندرة النساء في

فيصل محمد صالح

الإعلام ليس لممارسة
النشاط السياسي بل
النشاط المهني



ويأتي مشروع خارطة الإعلام لتقديم الدعم المنتظم والمستمر لتحقيق الفعالية داخل المؤسسات الإعلامية من خلال رفع القدرات والمهارات واكتساب الخبرات، وهذا يتحقق عبر التدريب الإعلامي المستمر الذي يرتبط بالتغيرات العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد حدثت تغيرات كبيرة بالسودان وضعت مسؤوليات كبرى على المؤسسات الإعلامية.

وبحسب التقرير فإن التدريب الأكثر حاجة يتمثل في كتابة وإنتاج التقارير والتحرير الصحافي وإدارة المؤسسات الإعلامية واستخدام الإعلام الجديد في الإنتاج.

وقال وزير الإعلام فيصل محمد صالح "إننا في عملنا لإصلاح الإعلام حددنا أربع نقاط أساسية، أهمها مراجعة الفجوات في الخارطة الإعلامية، وإصلاح قوانين الإعلام، وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة، وإعداد خطة وطنية للتدريب الإعلامي، بدأت منذ نوفمبر الماضي، لكن جائحة كورونا حالت دون مواصلة تنفيذها وستستأنف الآن، لافتا إلى أن الخطة وطنية ولا تستغني أحدا.

ورصد خبراء وصحافيون التحديات التي يواجهها الإعلام السوداني مع تأثره بالأزمات التي أمت بكافة نواحي الحياة، لتحديد خارطة طريق للخروج من الأزمة، في ظل

اختطاف طواقم صحافية أثناء تغطيتها حرق مقر حزب في بغداد

وذكرت مصادر مقربة من الصحافيين أنه تمت معاملة الصحافيين خلال الاعتقال بخشونة مفرطة، مع مصادرة هواتفهم ومعدات التصوير، كما تم إجبارهم على الالتزام بالصمت ومنعهم من التواصل مع قنواتهم ونوابهم قبل إطلاق سراحهم بعد ساعات من التحقيق.

وأوضح مصدر أمني السبب أن "القوات الأمنية اعتقلت إعلاميين يمثلون ثلاث قنوات فضائية، بعد إجرائهم التغطية الإعلامية للظاهرة التي انطلقت السبت أمام مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة الكرادة وسط بغداد، وما تلاها من اقتحام وحرق للمقر".

وأقدم المظاهرات على اقتحام وحرق المقر احتجاجا على تصريحات أدلى بها القيادي في الحزب هوشيار زيباري، وصفت بأنها "مسيئة للشعب الشعبي". وأدانها جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق احتجاجا على انتهاكها دون سند قانوني، واعتبرته انتهاكا ومخالفة قانونية صريحة، لاسيما وأن وجود الصحافة قرب أي ظاهرة أو حدث ما يؤشر على تغطيتهم وليس مشاركتهم.

وطالبت الجمعية وزير الداخلية والقيادات الأمنية بالإسراع في وضع حد للتحاوزات التي تصدر من القوات الأمنية ضد الصحافيين.

فوري، ونرى أن اختطافها تناول كبير جدا وخطير على حرية العمل الصحافي في العراق".

وطالبت الشبكة الحكومية الاتحادية في العراق بإيجاد وتحرير مراسلها ومصورها "لأن حماية حياتها وحرية عملها هي مسؤولية الحكومة".

من جهتها أعلنت قناة العهد التابعة لحركة "عصائب أهل الحق" (أحد فصائل الحشد الشعبي)، عن اختطاف مراسلها، ومن ثم أعلنت عن "إطلاق سراحه".

وقالت القناة إن مراسلها ومراسل قناة "أي نيوز" التي تتبع لفصيل كتائب سيد الشهداء قد "اختطفا أثناء تغطية أحداث حرق مقر حزب بارزاني".



شبكة «رداو» تطالب بالكشف عن مصير مراسلها

بغداد - أعلنت وسائل إعلام عراقية عن اختطاف كوادرها التي غطت أحداث حرق مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني السبت في بغداد.

وقالت شبكة "رداو" التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني إن "قوة مسلحة تعرف عن نفسها بقوات حفظ النظام أقدمت على اختطاف كل من مراسل شبكة ردو الإعلامية هلكوت عزيز، والمصور المرافق له خطاب عجمي في بغداد، أثناء تغطية إحراق مقر للحزب الديمقراطي الكردستاني".

وأضافت "في وقت نستنكر فيه خطف الزميلين بشدة، نطالب بالكشف عن المكان الذي تم سوقهما إليه، وتحريرهما بشكل